الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السابعة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة الثالثة عشرة
المعقودة يوم الجمعة
١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UN LIBRARY
NOV 9 1982
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

الرئيس : السيد ابراشيفسكي (بولندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

بيان للأمين العام

البند ١١٠ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات (تابع)

(أ) تقرير لجنة المؤتمرات

(ب) تقارير الأمين العام

البند ١٠٩ من جدول الأعمال : مراقبة الوثائق والحدّ منها (تابع)

البند ٨ من جدول الأعمال : اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال (تابع)

(ب) الهيئات الفرعية للجمعية العامة

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

تنظيم الأعمال

../..

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.5/37/SR.13
25 October 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

82-56646

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠

بيان للأمين العام

١ - الأمين العام : قال انه لمما يسعده أن تتاح له في السنة الأولى من فترة توليه لمنصبه فرصة ثانية للتكلم أمام اللجنة الخامسة ، التي يرى أن لعملها أهمية أساسية فيما يتعلق بتسيير العمل في الأمانة العامة ، بل في المنظمة بأسرها . وأضاف أن الفرصة قد أتيحت له في وقت سابق من العام ، وبالتحديد بعد مرور أكثر من شهرين على توليه لمنصبه ، لاطلاع أعضاء اللجنة الخامسة على الملامح الأساسية لتفكيره بشأن المسائل الادارية ، ولاشراك أعضاء اللجنة في أفكاره عن طبيعة العلاقة القائمة بين اللجنة والأمين العام . وقد ذكر في ذلك الحين أنه يؤمن في ضوء المسؤولية المشتركة بضرورة الحديث بينهم وبينه ، ضرورة الحديث كثيرا وبصراحة وقلب مفتوح . وهو يود ، مثلما قال حينئذ ، أن يقيم علاقة مشاركة حقيقية بين اللجنة الخامسة والأمين العام : وهو لايزال يهدف الى اقامة ومواصلة حوار حقيقي صريح مع اللجنة .

٢ - وأضاف أنه يود أن يخاطب اللجنة في ضوء هذه الظروف ؛ وأنه من المعروف جيدا أن الأمين العام لايتحدث عادة أمام اللجنة الخامسة في غير سنوات الميزانية ، ولكنه يود مواصلة الحوار الذى بدأ في آذار/مارس وأن يفي بالالتزام الذى قطعه على نفسه والذى يقضي باقامة صلة منتظمة .

٣ - وأردف قائلا أن قائمة بنود جدول الأعمال المحالة الى اللجنة الخامسة تبين بوضوح اتساع نطاق أنشطتها وأهمية مداولاتها وقراراتها بالنسبة للمنظمة . وهناك بندان تركزت عليهما أنظار اللجنة في الأسابيع الثلاثة السابقة ، وهما بندان لهما دلالة شديدة الوضوح في هذا الصدد . فمن ناحية ، هناك محاولة تبذل للتوصل الى اتفاق بشأن طريقة مساهمة الدول الأعضاء في المستقبل لتغطية نفقات المنظمة . ومن ناحية أخرى ، قامت اللجنة بدراسة دقيقة لطريقة استغلال الموارد التي تم الاسهام بها في الماضي . وفيما بين طرفي النقيض هذين ، ستدرس اللجنة في الدورة الراهنة جميع المراحل الوسيطة المتعلقة بالعملية الادارية .

٤ - ومضى قائلا انه يود ؛ بوصفه الأمين العام الجديد " نسبيا " ، أن يقدم تقييما لحالة الأمانة العامة وأن يطرح بعض النقاط العامة التي يعتبرها ذات صلة بالموضوع .

٥ - وهو يود أن يقول ، قبل أى شيء آخر ، وبحزم ويقين ، انه يعتبر الأمانة العامة واحدة من أكثر أجهزة الخدمة المدنية كفاءة وتفانيا في العالم أجمع . ولذلك ، فهو يود أن يزجي الثناء مرة أخرى الى موظفي المنظمة ، وهم أناس شجعان قدموا رجالا ونساء من جميع أرجاء المعمورة ووحد بينهم العمل في خدمة قضية مشتركة .

(الامين العام)

٦ - ومضى قائلا انه يجد لزاما عليه أن يقول ، دون رغبة في الانتقاص من هذا التقدير ، ان الأمانة العامة تعاني ، كهيئة ، من بعض الأعراض التي تصيب سائر الأجهزة البيروقراطية ، وتحتاج بالتالي الى علاج لهذه العلل - أى الى اجراءات تصحيحية تزيل العقبات ثم تحقق قدرا أكبر من الكفاءة .

٧ - وأضاف ان مايستهدفه ليس تغييرا جذريا في السياسة المنظّمة للشؤون الادارية في الأمانة العامة . فعلى الرغم من كل شيء ، تطورت هذه السياسة على مدار السنوات وصمدت ، اجمالا ، لتجربة الزمن . الا أنه من الضرورى في أى الأحوال امتلاك الشجاعة وحسن البصيرة لتطويع هذه السياسة للظروف المتغيرة . وهو لايؤمن بالتغيير باعتباره غاية في حد ذاته ولكن ، من ناحية أخرى ، اذا تعين التغيير فلابد أن يتم بعزيمة قوية وبلا تسويف .

٨ - ومضى قائلا ان الأمانة العامة تكتسب صفة الاقتدار من موظفيها الذين تتألف منهم . ولذلك ، فقد عقد العزم على اتخاذ كل التدابير التي يمكن أن تساعد على الارتقاء بالامانة العامة الى أن تحقق المستويات العليا المنصوص عليها في الميثاق . وليس ثمة شك في أن مبدأ كفالة أعلى مستوى من المقدرة والكفاءة والنزاهة ، الذى تكرّس في الميثاق ، انما يتمشى كل التمشي مع الحاجة الى أوسع تمثيل جغرافي ممكن ، بل انه أيضا مبدأ لاينفصل عن هذه الحاجة . وفي هذا الصدد ، كان التوزيع الجغرافي العادل في صفوف الموظفين واحدا من الشواغل المتصلة للجنة الخامسة . ومضى قائلا انه واثق من أن أعضاء اللجنة سيرون من واقع التقارير التي ستنظر فيها لجنتهم قريبا ان هناك تقدما واضحا مطردا نحو هذا الهدف .

٩ - وأضاف أن الاحصاءات تبين وجود اتجاه مشجع يدعو الى الاعتقاد بأن المبادئ التوجيهية القائمة ، المقررة من قبل الجمعية العامة ، ستقرب الامانة العامة من الهدف المتمثل في تحسين التوزيع الجغرافي . ولهذا الغرض ، تعكف الآن ادارة شؤون الموظفين ، التي تقوم بدور مركز التنسيق وتتعاون بشكل وثيق مع الأمانة العامة ككل ، على وضع " خطة توظيف متوسطة الأجل " لفترة السنوات الثلاث الممتدة من ١٩٨٣ الى ١٩٨٥ . والهدف المرتجى هو الوصول بعدد الموظفين من أبناء البلدان غير الممثّلة أو الممثّلة تمثيلا ناقصا الى النطاقات المستصوّبة في موعد غايته سنة ١٩٨٥ . ومن البديهي أنه لتحقيق هذا الهدف لايلزم مجرد بذل جهود منسقة من قبل الأمانة العامة بأسرها ، بل يلزم أيضا قيام تعاون وثيق جدا من جانب الدول الأعضاء .

١٠ - وذكر أنه قد حدث تقدم أيضا ، وان يكن أبطأ من المطلوب ، في مجال توظيف المرأة ، نظرا لأن نسبة الموظفات قد وصلت الى ٢٢٫٢ في المائة فقط ، مقابل النسبة المستهدفة التي حددتها الجمعية العامة لنهاية سنة ١٩٨٢ والبالغ قدرها ٢٥ في المائة .

١١ - وبعد التوظيف ، يجب ايلاء الاهتمام العاجل الى مايسمى عملية ادارة شؤون الموظفين : أى مفاهيم الخدمة الدائمة ، وأنواع التعيين ، والتطوير الوظيفي ، وقد أعدت لجنة الخدمة

(الامين العام)

المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة تقريرين عن هذه المسائل تم ادراجهما في وثيقتين ستعرضان على اللجنة الخامسة للنظر فيها . ورغم وجود بعض الاختلاف بين الآراء والمواقف الواردة في هذين التقريرين بشأن نقاط معينة ، فانه قد سعد عندما لاحظ وجود التقاء في الآراء بشأن كثير من النقاط الأخرى ، مثل النهج المزمع اتخاذه فيما يتعلق بالتطوير الوظيفي واستخدام المجموعات المهنية لهذا الغرض . وأعرب عن اتفاقه التام مع ماورد في التقريرين ، اللذين أشار اليهما ، من توافق عام في الآراء مفاده أن التوظيف رغم ضرورته كأداة لتحسين التوزيع الجغرافي له أيضا أهميته الشديدة فيما يتعلق باطراد الارتقاء بمستوى الكفاءة لدى موظفي الأمانة العامة . ولذلك ، فانه يود حدوث المزيد من التطور والتحسن في أساليب الانتقاء التنافسية وتطبيق هذه الأساليب على نطاق أوسع مما هو موجود . كما أعرب عن اعتقاده بضرورة التطبيق المنتظم لمفهوم المجموعات المهنية عند التخطيط للمواد البشرية في الأمانة العامة . وستقوم الأمانة العامة أيضا ، سعيا الى كمال أساليب الانتقاء التنافسية ، باعادة تقييم الأساليب المستخدمة حاليا في الامتحانات التنافسية المنظمة لانتقال الموظفين من فئة الخدمات العامة الى الفئة الفنية .

١٢ - ومثلما هو الحال بالنسبة للتوظيف ، طلب الأمين العام من ادارة شؤون الموظفين أن تضع خطة عمل ، مدتها ثلاث سنوات ، لتنفيذ الاصلاحات المتعلقة بسياسة شؤون الموظفين والتي أقرتها الجمعية العامة فعلا بعد دراسة كافية . ومن الضروري أيضا ايلاء الاهتمام بشكل عاجل الى طريقة عمل جهاز الطعون الموجود ، لكي يتسنى استعراض الحالات الكثيرة المتأخرة وايجاد حلول لها .

١٣ - واسترسل قائلا انه اذا أريد لموظفي الأمانة العامة أن ينهضوا بصلاحياتهم على النحو المناسب ، تعين أن نهيئ لهم جوا خاليا من التهديدات أو الأخطار المحدقة بسلامتهم الشخصية أو سلامة عائلاتهم . وأعرب عن رغبته في تأكيد اهتمامه الشديد بحماية موظفي الخدمة المدنية الدولية وبتوفير الأمن لهم . كما أعرب في هذا الصدد عن تقديره لمشاعر الاهتمام الحقيقي التي أبدتها اللجنة حرصا على ضمان المراعاة اللازمة لمزايا وحصانات الموظفين الدوليين ، على النحو المبين في الدورة السابقة ، في قرار الجمعية العامة ٣٦/٢٣٢ . وعملا بهذا القرار ، سيقدم الى الجمعية تقرير يسجل الحالة الراهنة في هذا المجال ، ولاسيما فيما يختص بحالات اعتقال أو احتجاز موظفي مجموعة منظمات الأمم المتحدة .

١٤ - واستطرد قائلا انه قد أكد في بيانه الأول أمام اللجنة الخامسة مايوليه من أهمية للعلاقات مع الموظفين بوجه عام وللحاجة الى تمثيل كفء فعال يعبر عن الموظفين في علاقاتهم بالادارة . وتمشيا مع هذا النهج ، جرى مؤخرا استعراض شامل للأحكام ذات الصلة في نظامي الموظفين ، الأساسي والاداري ، ونتيجة لذلك يقترح تنقيح هذه الأحكام لكي تعبر بشكل كامل عن الحقائق الراهنة للعلاقات بين الموظفين والادارة . وستقدم الى اللجنة في الوقت المناسب تعديلات على المادة الثامنة من النظام الأساسي .

(الامين العام)

١٥ - واستطرد قائلا ان المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها الجمعية فعلا بشأن مسائل الموظفين قد أتاحت للأمانة العامة ، على نحو ماذكر من قبل ، فرصة للعمل ولتحقيق النتائج المرجوة . والأمر الآن بيد الأمانة العامة . وقد أخذ الأمين العام على عاتقه أن يعبئ قواها لتحقيق هذا الغرض . ولذلك يجد المرء نفسه مدفوعا الى التساؤل عما اذا كان من المناسب تأخير صدور مبادئ توجيهية جديدة عن الجمعية لتمكين الأمانة العامة من مواصلة طريقها المتفق عليه من قبل الجميع .

١٦ - وقال انه سيسعى من ناحيته ، وبكل اخلاص ، الى الهدف المتمثل في توفير موظفين لديهم حوافزهم الشخصية القوية ويمثلون أرقى النوعيات ، وهذا في اطار تحقيق الكفاءة القصوى وذكر أن الاستعدادات قد بدأت فعلا لوضع مقترحات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، وانه يريد في هذا الصدد أن يتم قبل طلب موارد اضافية استطلاع جميع السبل التي يمكن أن تؤدي الى نقل الموارد المتاحة من بند الى آخر . ومما لا شك فيه أن أعضاء اللجنة يوافقون على وجود حاجة الى اجراء تحليل شامل للشواغر الموجودة والمتوقعة وما يتصل بذلك من حاجة الى دراسة مسألة الاستفادة بالموظفين .

١٧ - وقال فيما يتعلق بشروط الخدمة ، ان المنظمة - وسائر الوكالات المنتمية الى النظام الموحد للأمم المتحدة - تستفيد من مشورة لجنة الخدمة المدنية الدولية ، من ناحية ، ومن مشورة وحدة التفتيش المشتركة ، من ناحية أخرى .

١٨ - وأضاف قائلا ان اللجنة ستنظر خلال الدورة الراهنة في تقريرى هاتين الهيئتين . وهذان تقريران معقدان ، يتضمنان العديد من التوصيات . وستعرض على اللجنة آراء الأمين العام ؛ أما في حالة المسائل التي تؤثر على النظام الموحد بأسره ، فستعرض عليها الآراء الجماعية للرؤساء التنفيذيين للمنظمات . وتتصل احدى وجهات النظر الجماعية التي من هذا النوع بالمسألة الهامة المتمثلة في أجور موظفي الفئة الفنية . وقال في هذا الصدد انه يشير الى هذه المسألة في المرحلة الراهنة لكي يؤكد التزامه ، لا بمجرد مطالبة الموظفين ببذل أقصى الجهود كوسيلة لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة للأمانة العامة ، بل يعمل كل مابوسعه ، في الوقت نفسه ، لكفالة شروط منصفة وعادلة للخدمة .

١٩ - وأعرب في هذا الشأن عن رغبته في الاشارة الى موضوعين ، ربما كانا أقل أهمية ، ولكنهما يشغلان أذهان شريحة كبيرة من الموظفين . وأحدهما هو مسألة مراكز الرعاية النهارية ، التي نظرت فيها اللجنة فعلا في دورات سابقة ، دون التوصل الى نتائج محددة . ولأن هذه مسألة ذات طابع اجتماعي يوليها الأمين العام أهمية ، فقد أنشأ فرقة عمل داخل الأمانة العامة لاسداء المشورة اليه بشأن أفضل الأساليب للعمل ، وسيقدم في القريب بعد تلقي توصيات الفرقة المذكورة تقريرا خاصا كيما تنظر فيه اللجنة .

(الامين العام)

٢٠ - والموضوع الثاني هو مسألة مرتبات فئة الخدمات العامة في جنيف ، حيث لا يزال يوجد جدول مزدوج للموظفين الذين يؤدون بشكل أساسي نوعا واحدا من العمل - وهذه حالة تشكل باستمرار عاملا منغصا في مجال العلاقات بين الموظفين والادارة هناك .

٢١ - وأضاف ان الفرصة قد سنحت له خلال اجتماعه الأول مع اللجنة لكي يشير الى الطريقة التي يتم بها التخطيط للعمل في الأمم المتحدة ووضع البرامج والميزانيات والتقييمات له . وقال في هذا الصدد ان هذا موضوع ستدرسه اللجنة في اطار البند ١٠٤ من جدول الأعمال ، المعنّون " تخطيط البرامج " .

٢٢ - وذكر أنه منذ الاجتماع الأخير مع اللجنة قد أمعن التفكير في هاتين المسألتين واتخذ تدابير للتشجيع على زيادة التنسيق والتعاون فيما بين وحدات الأمانة العامة المسؤولة عن البرمجة والميّزنة .

٢٣ - وأضاف أنه قد أنشأ لذلك مجلسا لتخطيط وميّزنة البرامج يعمل تحت رئاسته ، ويعمل في غيابه تحت رئاسة المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . وقد عقد المجلس فعلا عدة جلسات ، وهو يرى أن النتائج المحرزة تبشر بالخير . وبناء على توصية من هذا المجلس ، وافق مؤخرا على انشاء وحدة رصد مركزية ، تعمل تحت اشراف المجلس ، وتكون مسؤولة أمام المجلس أيضا . وذكر أيضا أنه يعتزم اجراء استعراض شامل للخبرة المستفادة قبل أن يقرر أى خطوات اضافية بشأن الاصلاح الهيكلي ، حيث أنه يرى ضرورة تجميع المزيد من الخبرة فيما يتعلق بالترتيبات الموجودة .

٢٤ - وسوف تتلقى اللجنة الخامسة في الدورة الحالية تقرير لجنة الخبراء الحكوميين لتقييم الهيكل الراهن للأمانة العامة في مجالات الادارة والمالية وشؤون الموظفين ، التي أنشأتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين . وقال ان الفرصة اتيحت له منذ بضعة أشهر لتقديم وجهات نظره الى تلك اللجنة بشأن مختلف القضايا التي عينتها بنفسها في تقريرها المؤقت ، في السنة الماضية ، بوصفها مسائل تتطلب مزيدا من الدراسة . ولما كانت آرائه بشأن الموضوع واضحة وواردة في المحاضر فانها لا تتطلب مزيدا من التفصيل . وذكر أنه يتطلع باهتمام كبير الى تقرير تلك اللجنة وسوف يقدم ، اذا استلزم الأمر ، تعليقاته عليه الى اللجنة الخامسة ، وفقا لما طلبته الجمعية العامة .

٢٥ - وهناك بندان ماليان في جدول أعمال اللجنة الخامسة يتسمان بأهمية بالغة للمنظمة. أما البند الأول فقد أصبح معروفا باسم الأزمة المالية للمنظمة . وأكد في هذا الصدد أنه يشعر بالقلق ازاء استمرار الخصوم المتراكمة على المنظمة في الزيادة بسرعة تدعو الى الذعر ، وفي نفس الوقت ظلت مشكلة التأخير في دفع الأنصبة المقررة على الحكومات بعيدة تماما عن الحل. وأدى هذان العاملان الى استمرار حالة مالية معتلة للغاية . والبند الثاني هو جدول الأنصبة

(الامين العـــــام)

المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة ، وهو يدرك تماما أن تحديد اتجاه الاجراءات التي ستتخذ هو قرار سياسي بحت على الحكومات أن تتخذه .

٢٦ - وناشد جميع الدول الأعضاء أن تأخذ على عاتقها تسوية تلك المشكلة تحقيقا لصالـــح المنظمة . فجدول الأنصبة المقررة هو الأساس الذى يستند اليه تمويل أنشطة المنظمة ، ولذلك فان من الأهمية القصوى التوصل الى حل منصف يحظى باتفاق عالمي . وبالطبع فانه مستعـــد لأن يقدم أى مساعدة ضرورية قد تحتاجها اللجنة في هذا الصدد .

٢٧ - وقال في الختام أنه يرجو للجنة النجاح في مداولتها وأنه يتعهد بتقديم التعـــاون والدعم الكاملين من جانبه ومن جانب زملائه في الأمانة العامة لتيسير أعمال اللجنة الى أقصـــى حد ممكن .

البند ١١٠ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع) (A/37/11 و A/37/461 و Add.1)

٢٨ - السيد فال أولد معلوم (موريتانيا): قال انه لا يقلل من شأن الصعوبات التي تنطوي عليها الأعمال الرامية الى اضفاء قدر أكبر من العدل والانصاف على جدول الأنصبة المقررة ، ولكنه مقتنع بأن لجنة الاشتراكات قد أخذت بعين الاعتبار الواجب بعض الأحكام الجوهرية في القرار ٣٦/٢٣١ ألف وخاصة ضرورة تقييم القدرة الحقيقية على الدفع لدى الدول الأعضاء والحاجة الى تجنب التباينات المفرطة بين جدولين متتاليين في صدد بعض المعدلات المنفردة للأنصبة المقررة . ونتيجة لذلك فان الجدول الجديد المقترح للأنصبة المقررة يتوخى زيادات أو تخفيضات كبيرة في الأنصبة المقررة لبعض الدول . ويبرز ذلك الحاجة الى مؤشرات اقتصادية أكثر دقة عن مؤشرات الدخل للفرد . وقال ان اخفاق اللجنة في مراعاة الحالة الخاصة للبلدان التي يتوقف ايرادها الى حد كبير على ناتج واحد أو عدد صغير من المنتجات قد أدى الى فرض عبء اضافي ثقيل على بعض البلدان النامية ، في حين أن الأنصبة المقررة لبعض الدول الصناعية انخفضت انخفاضا كبيرا . وقد زاد ذلك من حدة الثغرة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وهي عامل رئيسي طلبت الجمعية العامة الى لجنة الاشتراكات أن تأخذه بعين الاعتبار على وجه التحديد عند سعيها لتخفيف العبء على البلدان النامية . وهكذا ظل الكثير مما طلبته الجمعية العامة من لجنة الاشتراكات دون تنفيذ .

٢٩ - ونظرا لهذه الظروف ، ينبغي أن تجدد الجمعية العامة ثقتها في لجنة الاشتراكات وأن تصدر اليها ، في نفس الوقت ، تعليمات لتتابع جهودها لتنفيذ أحكام القرارين ٣٤/٦ باء و ٣٦/٢٣١ ألف . وقال انه ينبغي زيادة مدة دورة اللجنة حتى يتاح لها الوقت الكافي لأداء مهمتها على نحو مرض . وبالاضافة الى ذلك ينبغي زيادة أعضاء اللجنة لتعزيز فعاليتها ولتحقيق قدر أكبر من التوزيع الجغرافي المنصف . وستزداد أعمال اللجنة يسرا الى حد كبير لو قدمت جميع الدول الأعضاء لها بيانات أكثر اكتمالا عن دخلها القومي .

٣٠ - السيد ازدميات (منغوليا) : قال ان الجدول المقترح للأنصبة المقررة جدول منصف ، وأنه مرآة تعكس الحالة الاقتصادية الجارية في العالم . وقد اضطلعت لجنة الاشتراكات بأمانة بولايتها بموجب قرارى الجمعية العامة ٣٤/٦ باء و ٣٦/٢٣١ ألف . وأشار الى احدى السمات الهامة في الجدول الجديد وهي أنه يراعي مصالح البلدان النامية كما يتضح من تطبيق معدل ٣ر٠ في المائة أو أقل في حالة الأنصبة المقررة على ٩٣ دولة .

٣١ - وقال ان بعض الوفود يحتج بأن التضخم ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار عند حساب جدول الأنصبة المقررة . ولكن وفده يرى أن التضخم جاء نتيجة السياسات الاقتصادية لبعض الحكومات وليس من العدل القاء عبء التضخم على دول أخرى .

٣٢ - وأعلن أن وفده سيؤيد اعتماد الجدول الجديد المقترح للأنصبة المقررة وسيعارض أي محاولة لتنقيح توصيات لجنة الاشتراكات .

٣٣ - السيد هيكي (استراليا) : أعرب عن أسفه لأن الجمعية العامة تبدو ، بعد ثلاثة عقود من العمل الشاق ، بعيدة كما كانت في أي وقت مضى عن الوصول الى صيغة يمكن العمل بها لوضع جدول للأنصبة المقررة . وقال انه اذا لم يتم حل المأزق الحالي فان المنظمة قد تجد نفسها مفلســـه . وأعلن أن ما أشار اليه الأمين العام في صدد الأزمة القائمة في النهج المتعدد الأطراف لحـــل مشاكل العالم ، وهي صورة لأزمة الثقة في الأمم المتحدة نفسها ، يتضح أكثر ما يتضح في اللجنـــة الخاسة وفي المناقشة بشأن جدول الأنصبة المقررة . وهناك بين الدول الأعضاء احجام مزعـج عـن اتخاذ القرارات الأساسية المطلوبة لاستمرار الأمم المتحدة في عملها .

٣٤ - وأعلن ان الوفد استرالي يدرك أن لجنة الاشتراكات هي أداة بعيدة عن الكمال . ولكنـــه أكد أن آلية الاشتراكات ليست مصممة لتكون وسيلة لاعادة توزيع الثروة ، ولكنها مجرد وسيلة اجرائيـــة لتحديد الالتزامات المالية للدول الأعضاء . أما العطية الحقيقية للمساعدة فانها تجرى من خـــلال البرامج الانمائية التي يتم تمويل جزء كبير منها من الاشتراكات الطوعية ، وينبغي للبلدان النامية أن تتجه الى هذه البرامج اذا أرادت العدالة والانصاف . ولاحظ في هذا الصدد أن اشتراكـــات استراليا في برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وما شابهها يرتفع كل سنة .

٣٥ - وتحدث عن الأنصبة المقررة على البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميـــدان الاقتصادي فقال انها ارتفعت ، في الجدول الجديد الموصى به ، بنسبة تتراوح من ٧١٫٨١ الـــى ٧٣٫٦٠ في المائة . وهناك أيضا زيادة هامشية في النصيب المقرر على البلدان النامية ، مع توقـــع مجموعة منظمة البلدان المصدرة للنفط دفع معظم هذه الزيادة وبقاء الأنصبة المقررة لبقية الدول النامية ثابتة الى حد عادل . وانخفض نصيب الصين ، كما انخفض النصيب المقرر على الاتحاد السوفياتـــي وأوروبا الشرقية من ١٦٫٩٧ بالمائة الى ١٥٫١٨ في المائة .

٣٦ - وهناك بعض النقاط التي تنبثق عن هذه الأرقام . فبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تتحمل نصيبا هائلا من الميزانية . وحتى لو كانت هذه البلدان هي أغنى البلدان ، فان نشوء حالة يدفع فيها ٢٤ بلدا ما يقرب من ثلاثة أرباع الميزانية هي حالة تشوبها عيوب متأصلـــة ، وتقترب اقترابا خطيرا من مبدأ " دفع الضرائب دون التمتع بالتمثيل الكافي " . واذا كانت البلـــدان النامية ترى أنها مطالبة هي الأخرى بأن تتحمل عبئا أكبر مما تستطيع ، فان عليها أن تنظر الـــى المجموعة الاشتراكية ، التي تنخفض أنصبتها المقررة باستمرار ، لتخفيف ذلك العبء عنها .

٣٧ - والصين حالة خاصة : فقد ظلت لسنوات كثيرة تدفع أكثر من المبلغ المحدد في الجدول ؛ ومن الملائم تماما أن ينخفض النصيب المقرر عليها من ٠٫٥٠ في المائة الى ٠٫٨١ في المائة في السنوات

(السيد هيكي ، استراليا)

الأخيرة . وعلى الرغم من ذلك ، فهناك عواقب معينة ؛ ففي عام ١٩٧٩ ألقت الصين عن كاهلها النقاط المئوية التي سبق لها أن قبلتها والتي كانت مخصصة أساسا لتخفيف العبء عن البلدان النامية ، ولم تكن الصين قد أصرت في لفتة من الكرم في ذلك الوقت ، على تطبيق توزيع مماثل للنقاط المئوية على البلدان النامية بل وافقت على الاحتفاظ بهذه النقاط مؤقتا . وفي ظل الجدول الجديد سيكون النصيب المقرر على الصين أقرب الى الجدول الآلي . وكان من المقرر توزيع النقاط التي وافقت على استيعابها في عام ١٩٧٩ ، ولكن ليس على البلدان النامية وحدها ، كما كان من المفترض أن يكون عليه الأمر لو حدث التوزيع في عام ١٩٧٩ ، وبدلا من ذلك تم توزيع النقاط على جميع الأعضاء . ويعني هذا من بعض النواحي أن على منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تدفع مرتين . فقد أخذت البلدان الأعضاء في المنظمة على عاتقها نصيبا من نقاط الصين الزائدة في عام ١٩٧٩ وسوف تأخذ على عاتقها نصيبا كبيرا من النقاط الزائدة الباقية بموجب الجدول الموصى به .

٣٨ - ومضى يقول أن من المعترف به أن أعمال لجنة الاشتراكات تتسم بالحساسية والتعقيد والصعوبة . ومع أن كل الوفود ليست سعيدة بالنتائج الا أن هذه النتائج ربما كانت أفضل ما يمكن الحصول عليه . ولا يرى الوفد الاسترالي أية ميزة في انشاء فريق عامل آخر نظرا لأن اللجنة الخاسة لديها بالفعل فريق من الخبراء بالفعل ، ولا ينبغي الطعن في أعماله حتى لو وجدت بعض البلدان أنها قد تعرضت لضرر في ظل الجدول الجديد .

٣٩ - وذكر أن كثيرا من الصعاب التي واجهتها لجنة الاشتراكات في دورتها الأخيرة يرجع الى اعتماد القرار ٣٦/٢٣١ ألف في اللجنة الخاسة على الرغم من المعارضة القوية من جانب كبار المشتركين بما فيهم استراليا . فقد ضيّق القرار من المجال الذى تستطيع أن تتحرك فيه لجنة الاشتراكات لتمارس رأيا مستقلا ، وأرغمها على أن تحلل في حساباتها عوامل تجريدات جديدة ، لم يكن الكثير منها قابلا للقياس . كما أن الصعوبات أمام اللجنة لم تقل بسبب اخفاق كثير من الدول في تقديم المعلومات الاحصائية الدقيقة وغيرها من المعلومات .

٤٠ - وتابع قائلا أنه لا يوجد أى نظام يمكنه أن يرضي مطاليب كل بلد أو كل مجموعة من البلدان . فالاحصائيات غير الوافية وغير الواقعية وتقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم وغير ذلك من عوامل تؤدى دائما الى جعل أى صيغة غير كاملة . وقد استخلص الخبير الاسترالي في لجنة الاشتراكات ، مع أنه أصيب بخيبة أمل ازاء عدم تمكن اللجنة من تحقيق أكثر مما حققته ، أن اللجنة قد قامت بكل ما بوسعها القيام به . وأضاف أن الحكومة الاسترالية مالة أيضا الى قبول الجدول الجديد مع أنها تسلّم بوجود عيوب فيه .

٤١ - واستطرد قائلا ان ممثل البرازيل ، وهو أيضا عضو خبير في لجنة الاشتراكات ، علّق خلال المناقشة الجارية على نصيب استراليا المقرر . والواقع أن استراليا ، بسبب خطأ احصائي فادح ارتكبته الأمانة العامة ، كانت تتعرض للعقوبة ولزيادة في نصيبها المقرر في الجدول المعمول به حاليا . على

(السيد هيكي ، استراليا)

أن لجنة الاشتراكات ، وقد أدركت الخطأ ، عرضت ترتيبا في الجدول الجديد من شأنه أن يغطي جزئيا الاجحاف الماضي ، ومع أن هذا الترتيب لن يعوّض بالكامل عن الخطأ فان استراليا مستعدة لقبول هذا الحل .

٤٢ - وأشار الى أن ممثل البرازيل أثار أيضا مسألة المفعول الرجعي . وأوضح أن المشكلة ليست في مبدأ جديد يطبق بمفعول رجعي ولكنها مشكلة تطبيق خاطئ لمبدأ يبقى ثابتا ؛ وقد اعترفت الأمانة العامة واللجنة الخاسة بالخطأ الذى ارتكب . ولا يعتبر الترتيب المقترح لاستراليا تخفيفا . وبالفعل ففي عملية التخفيف المخفض الى حد بعيد التي تمكنت اللجنة من ممارستها ، كانت استراليا بلدا من البلدان القليلة جدا التي حظّت نقاطا .

٤٣ - وواصل حديثه قائلا أن استراليا مقتنعة بأن المبدأ الموجّه لعملية وضع جدول الأنصبة المقررة يجب أن يكون القدرة على الدفع . فكل خروج على هذا المبدأ فيما يتعلق باحدى الدول يؤدى الى انحراف فيما يتعلق بدول أخرى وكل انحراف في الجدول ككل يؤدى الى مزيد من الانحراف في وضع الجدول التالي . وأضاف أن الحالات والأوضاع الخاصة ينبغي أن تكون الاستثناء وليس قاعدة وينبغي ألا تؤخذ بعين الاعتبار الا في حالات نادرة وذلك توخيا للانصاف بالنسبة لمجموع أعضاء ككل . واختتم بقوله أنه لا خيار أمام اللجنة الخاسة على الأجل القصير الا قبول الجدول الموصى به . أما بالنسبة للمستقبل فينبغي على اللجنة أن تصيغ صلاحيات من شأنها أن تعيد موضوعية على الحسابات مما ييسر عمل لجنة الاشتراكات وعمل الجمعية العامة .

٤٤ - السيد مزوى ميزى (غابون) : قال ان الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين كانت قد طلبت من لجنة الاشتراكات أن تتخذ الخطوات اللازمة لكي تقدم الى الدورة الحالية دراسة مفصلة توضح الصورة فيما يتعلق بقدرة الدول الأعضاء على الدفع على أساس عدد من المعايير . على أن الجدول الذى توصي به اللجنة سيؤدى الى زيادة في النصيب الاجمالي الذى تدفعه البلدان النامية . وأضاف أن الاشتراك الذى تدفعه غابون يتزايد بالفعل بصورة ثابتة نتيجة لايلاء اهتمام أكثر من اللازم في تحديد الأنصبة المقررة لمعايير مثل الدخل القومي للفرد الواحد . وانتاج النفط ، على حساب ما يتصف به الواقع الفعلي من خصائص أكثر تمييزا . وعلى هذا الأساس فان وفد الغابون يتردد في الموافقة على توصيات اللجنة وهو يرى أنه ينبغي اعادة النظر في هذه التوصيات كجزء من دراسة جديدة تهدف الى جعل مستوى الاشتراكات أكثر مقبولية .

٤٥ - السيد مياكانا (اليابان) : قال ان وفده يشارك فيما أعرب عنه من قلق ازاء الطريق الذى سلكه المناقشة . ومع أن تقرير لجنة الاشتراكات يعكس جهدا مخلصا للتوصل الى جدول عادل للأنصبة المقررة ، وفقا للقرار ٣٦ / ٢٣١ ألف ، ضمن الوقت المحدود المتاح ، فان الرأى منقسم بحدة في اللجنة الخاسة بشأن التوصيات . فبعض الوفود التي كانت قد صوتت مؤيدة للقرار تعرب عن معارضة قوية للجدول الجديد المقترح مع أنه وضع بصورة تتفق الى حد بعيد مع المبادئ التوجيهية التي نص عليها القرار .

(السيد مياكانا ، اليابان)

٤٦ - وتابع قائلا ان الوفد الياباني على قناعة متزايدة بأن أصول المشكلة التي تواجه اللجنة الخاسة تعود الى حد بعيد الى العملية التي تم بها وضع القرار ٣٦/ ٢٣١ ألف واتخاذه . وقد كانت اليابان قد صوتت ضد القرار لعدة أسباب : أولا كان ينبغي على الجمعية العامة أن تقصر نفسها على وضع السياسة بدلا من تحديد المبادئ التوجيهية المتصلبة . والانتقاد القائل بأن لجنة الاشتراكات لم تتمكن من تنفيذ ولايتها بموجب القرار ٣٦/ ٢٣١ ألف ، وجاء ، الى حد بعيد ، نتيجة لهذه المبادئ التوجيهية المتصلبة . ثانيا ، أن طريقة حساب جدول الأنصبة المقررة على أساس واحد يتمثل في الدخل القومي واحصائيات السكان ليست طريقة شاملة كما أنها ليست عادلة وينبغي استكمالها بطرائق بديلة لتقدير القدرة الحقيقية على الدفع . وعلاوة على ذلك يجب أن يكون هناك مبادئ توجيهية لاجراء وتقديم الاحصائيات من قبل الدول الأعضاء . وقد سبق وأدخلت هذه العوامل في القرار ولكن لجنة الاشتراكات لم تتمكن من معالجتها خلال الوقت المتوفر . ثالثا ، فيما يتعلق بالتدابير الرامية الى تفادي احداث تغيرات مفرطة بين جدولين متتاليين ، فان الفقرة ٤ (ب) من منطوق القرار لا تشير الا الى رفع في المعدلات الفردية مع أن وفد اليابان كان قد شدد على الحاجة للاحتفاظ بمفهوم كل من التغيرات السلبية والايجابية . رابعا ، أشير خلال مناقشة جدول الأنصبة المقررة في الدورة السادسة والثلاثين الى أن التنقيح المقترح لصيغة الدخل الفردي المنخفض ستفيد الى حد بعيد البلدان المتوسطة الدخل ، وقد ثبت صدق هذا التنبؤ في التقرير الحالي للجنة الاشتراكات . وأخيرا فان الوفد الياباني يشعر أن من الأساسي بذل كل جهد ممكن للتوصل الى قرار بتوافق الآراء . غير أن هذه النصيحة لم يعمل بها . وكان اللجوء الى التصويت في اللجنة الخاسة أحد الأسباب الكامنة وراء اخفاق لجنة الاشتراكات في تقديم توصيات بالاجماع في دورتها الأخيرة .

٤٧ - وتابع قائلا انه فيما يتعلق بمسألة ما اذا كان النظام الحالي لتحديد الأنصبة المقررة والجدول الجديد المقترح في فترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ يعكسان بدقة القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع فان نفقات المنظمة منذ البداية كانت توزع على شكل واسع وفقا لمبدأ القدرة على الدفع . على أن هناك نواقص كبيرة في نظام حساب هذه القدرة على أساس بيانات الدخل القومي التي تقدمها الحكومات . وأضاف أن الوفد الياباني ثابت على رأيه في أن الأنصبة المقررة ينبغي أن تقوم على أساس القدرة الشاملة لدولة ما على الدفع ، على ألا يؤخذ بعين الاعتبار الدخل القومي وحده فهو لا يعكس الا تدفق الدخل ، ولكن أن تؤخذ بعين الاعتبار أيضا المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى مثل الثروة المتجمعة والقدرة الحقيقية على تقديم الاشتراكات الى الأمم المتحدة . واستطرد قائلا أنه في البلدان التي نمت اقتصادياتها بسرعة خلال فترة قصيرة من الوقت ، مثل اليابان ، ازداد تدفق الدخل أيضا بصورة سريعة ، ولذا فان استخدام احصائيات الدخل القومي في اطار النظام الحالي ، أدى الى زيادة حادة للغاية في معدل الأنصبة المقررة . فخلال السنوات العشر الماضية ازداد نصيب اليابان المقرر ثلاثة أضعاف ، فقد ارتفع من ٣٫٧٨ في المائة الى ٩٫٥٨ في المائة . على أن

(السيد مياكانا ، اليابان)

هذه البلدان لم يتراكم لديها ما يكفي من الثروة مما اضطرها الى تخصيص نصيب من دخلها القومي لتشكيل رأس المال الاجتماعي ولتحسين الهياكل الأساسية ، أكبر مما تخصصه البلدان المتقدمة النمو الراسخة القدم . ولذا فانه ليس من الانصاف أن يكون معدل زيادة الدخل القومي هو العنصر الأساسي في تقرير القدرة الحقيقية على الدفع . ولا يمكن لتوسيع فترة الأساس ، مع أن هذا يساعد على عكس القدرة بصورة أوفى ، أن يؤدي دور البديل لنظام يقوم على أساس حساب القدرة على الدفع بالاستناد الى الدخل القومي والثروة المتراكمة معا . وأعرب عن ترحيب الوفد الياباني بالجهود التي تبذلها اللجنة لدراسة طرائق بديلة ولكنه يشعر بخيبة الأمل ازاء ما أحرز من تقدم حتى الآن في هذا المجال . وأضاف أن وفده يأمل أن تواصل اللجنة دراسة المسألة بتعمق في دورتها القادمة بغية احراز بعض التقدم على الأقل في سبيل وضع طريقة أفضل وأكثر عدلا لقياس القدرة الحقيقية على الدفع .

٤٨ - واستطرد قائلا ان الوفد الياباني يؤيد دائما تفادي احداث تغيرات مفرطة ، سلبية وايجابية ، بين جدولين متتاليين ، وقد وردت هذه الفكرة في قرارات الجمعية العامة المتعاقبة بما في ذلك ديباجة القرار ٣٦/٢٣١ ألف . ونظرا لأن الفقرة ٤ (ج) من منطوق القرار اقتصرت ، نتيجة لعدم الاتساق ، على الزيادات المفرطة فيما بين جدولين ، فان بلدانا كثيرة أعطيت تخفيضات مفرطة مما أدى الى اختلال التوازن العام للجدول . وأضاف أن البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا تلقت معظم الفوائد الناتجة عن زيادة العبء الذي اقتسمته بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان المصدرة للنفط . وعلاوة على ذلك فان عطية التخفيف كانت تهدف الى تلطيف أثر التحويل الكبير في العبء الى البلدان التي يزيد الدخل الفردي فيها عن حد الدخل الفردي المنخفض . فلو أن الجمعية العامة قد تصرفت كما يجب ، فان التوازن العام للميزان كان سيبقى أكثر عدلا وأكثر قبولا . ولذا فان من الضروري الحفاظ على مفهوم الحد من احداث تغيرات مفرطة ، ايجابية وسلبية .

٤٩ - ولاحظ فيما يتعلق بأثر صيغة الدخل الفردي المنخفض ، أنه بموجب الفقرة ٢٤ من التقرير فان البلدان التي ينخفض فيها الدخل الفردي عن ٢١٠٠ دولار تستفيد من التحويل البالغ ٩٫٥٠ في المائة عن هذه البلدان . وعلى هذا فان التقرير يولي اهتماما معقولا لمصالح البلدان النامية . وكما يبين الجدول الوارد في الفقرة ٢٤ ، فان كثيرا من البلدان المتوسطة الدخل كانت من المستفيدين الأساسيين . وبالاضافة الى ذلك ونظرا لأن طريقة حساب الصيغة قد نقحت بصورة تعوض عن الاعفاءات الممنوحة للبلدان التي ينخفض دخلها عن الحد ، باضافات في أرقام الدخل القومي للبلدان التي يزيد دخلها عن الحد ، فان البلدان التي ينخفض دخلها عن الحد تمتعت بفائدة مزدوجة . وتبين الفقرة ٣٧ من التقرير أن الجدول الجديد المقترح سيزيد من الأنصبة المقررة لمجموعة السبعة والسبعين ككل بنسبة ٨٥ر٠ في المائة ، على أن الجانب الأعظم من هذه الزيادة يأتي من زيادة العبء الملقى على عاتق البلدان المصدرة للنفط . وعلاوة على ذلك فان هذه الزيادة تقابلها تخفيضات كبيرة لكثير من البلدان النامية ، مما يجعل الزيادة الاجمالية للبلدان النامية غير المصدرة للنفط ١٧ر٠ في المائة فقط .

٠٠/٠٠

(السيد مياكانا ، اليابان)

٥٠ - واسترسل قائلا ان الهبوط المستمر والمذهل في النصيب الذى تتحطه البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا هو سألة تثير القلق المستمر لدى الوفد الياباني . فالصعوبة المتأصلة في مقارنة الدخل القومي للبلدان ذات الاقتصاد السوقي مع الدخل القومي للبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا تميل الى التسبب في عدم الانصاف في الأنصبة المقررة . وأضاف أنه ينبغي أن يواصل الأمين العام دراسته بشأن مقارنة نظامي الحسابات القومية وينبغي أن يقدم اقتراحات اضافية لمساعدة لجنة الاشتراكات على استنباط منهجية لجمع بيانات صالحة للمقارنة ووضع صيغة أكثر قبولا وعدلا في مقارنة النظامين .

٥١ - وتابع قائلا ان الوفد الياباني يشارك أيضا في القلق ازاء زيادة هبوط النصيب المقترح للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . فالامتيازات الممنوحة لهؤلاء الأعضاء الدائمين ينبغي أن ترافقها التزامات . وينبغي أن تنظر الجمعية العامة في تزويد لجنة الاشتراكات بمبادئ توجيهية تضمن أن التزامات الأعضاء الدائمين تتناسب مع امتيازاتهم ، أو أن تنظر كبديل عن ذلك في وضع سقف ثان على معدلات الأنصبة المقررة للدول التي لا تتمتع بتلك الامتيازات .

٥٢ - وأوضح ان الزيادة البالغة ٧٥ر. في المائة في النصيب المقرر المقترح لليابان هي زيادة مفرطة . ومع ذلك كان هناك بعض النقد للتخفيف الممنوح مع أن هذا التخفيف مبرر ومعقول . وأشار الى أن من الأهمية بمكان في عملية الحد من التغييرات في المعدلات الفردية للأنصبة المقررة ، أن تؤخذ في الاعتبار الآثار التي يمكن أن تترتب على التغييرات المفاجئة في جدول الأنصبة المقررة بالنسبة للدول الأعضاء . ونظرا لوجود التقييدات السائدة على الميزانية ، فان الزيادات الكبيرة اذ تقترن بتخفيض حاد في معدلات الأنصبة المقررة لمجموعات معينة من البلدان ، يمكن أن يترتب عليها آثار خطيرة بالنسبة للمساهمات الطوعية .

٥٣ - واختتم حديثه قائلا ان اللجنة الخامسة ينبغي أن تحترم قدر الامكان نتائج أعمال لجنة الاشتراكات . على أن الجدول المقترح يحتاج الى كثير من التحسينات اذا كان للعبء المالي أن يقتسم بصورة أكثر عدلا . وأضاف ان الوفد الياباني يعتبر أن اللجنة الخامسة ينبغي أن تواصل الاعتماد على المشورة الخبيرة التي تقدمها لجنة الاشتراكات نظرا لتعقد الأعمال في هذا الموضوع . ومن الأهمية بمكان أن تترك للجنة الأعمال المتعلقة بوضع الجدول . ولذا لا يمكن لليابان أن توافق على الاقتراح القائل بأن اللجنة الخامسة ، عن طريق فريق عامل أو مشاورات غير رسمية ، ينبغي أن تجرى مفاوضات بشأن المعدلات الفردية للأنصبة المقررة وأن تضع تعديلات مفصلة . كما لا يمكن لليابان أن تؤيد الاقتراح المتعلق بتوسيع عضوية لجنة الاشتراكات . فالصعوبات التي تواجهها اللجنة في الاتفاق على جدول مقبول لا تكمن في حجمها أو عضويتها بل في طبيعة المشكلة .

٥٤- السيد ممّي (تونس) : هنأ رئيس لجنة الاشتراكات وأعضائها على انهاءهم المهمة الصعبة بنجاح . وأشار الى ان بعض النواقص في الجدول المقترح جلية للعيان ، وينبغي تصحيحها واضاف أنه مع ذلك ينبغي أن يكون هذا الجدول مقبولا لدى معظم البلدان النامية والمتقدمة النمو. ومن سوء الحظ فان غياب المعلومات الدقيقة القابلة للتحقق منها أدى في بعض الحالات الى زيادة صعوبة أعمال اللجنة .

٥٥- وقال ان ولاية لجنة الاشتراكات قد وردت في قرار الجمعية العامة ٣٦ / ٢٣١ ألف الذى حدد بعض المعايير والمبادئ بشأن الأساس الذى يستند اليه جدول الأنصبة المقررة الجديد . وقد قدمت القرار مجموعة السبعة والسبعين بعد مناقشات مطولة ومفاوضات مسهبة مع سائر مجموعات البلدان . وقد اعتمد القرار رغم معارضة البلدان الأوروبية والدول الاشتراكية. وقال ان بعض الوفود تشعر الآن بأن عمل خبراء لجنة الاشتراكات كان مقيدا دون مبرر عن طريق أحكام ذلك القرار. ولم تتمكن الدول الأخرى من قبول زيادة الأنصبة المقررة المقترحة من منظمة البلدان المصدرة للنفط ، أو خفض نصيب البلدان الاشتراكية .

٥٦ - وأضاف يقول ان نتائج الجدول الجديد المقترح قد وردت في الفقرة ٣٧ من تقرير اللجنة . وقال ان ما مجموعه ٩٣ دولة من الدول الأعضاء ، مقابل ٨٩ دولة في عام ١٩٧٩ حددت أنصبتها بنسبة ٠٣ر. في المائة أو أقل . وقد ازدادت الأنصبة المقررة لمجموعة السبعة والسبعين منذ وضع الجدول الأخير الى ٨٢ر٩ في المائة وهو مايرجع بدرجة كبيرة الى الزيادة التي طرأت على الأنصبة المقررة لمنظمة البلدان المصدرة للنفط . وازدادت الأنصبة المقررة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى ٦٠ر٧٣ في المائة . ولم تنتفع من التخفيض سوى البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا ، والصين التي خفض نصيبها الى ٠٨١ر. في المائة .

٥٧ - وأضاف يقول ان زيادة نفقات المنظمة جاءت نتيجة لتوسيع نطاق أنشطتها التي أرغمت على القيام بالكثير منها بفعل التدهور في الاقتصاد العالمي . وقد قامت لجنة الاشتراكات بتنفيذ مهام ولايتها التي أنيطت بها على الوجه الأكمل وهي لذلك تستحق الثناء . وقال انه ينبغي قبول الجدول الموصى به رهنا بالتغيرات الثانوية القليلة التي أجريت وفقا لأحكام منطوق الفقرة ٤ (ج) من القرار ٣٦ / ٢٣١ ألف . وينبغي أن تضطلع لجنة الاشتراكات نفسها باعادة النظر في جدول الأنصبة المقررة ، بالاستعانة بمن ترى دعوتهم من أى خبراء آخرين ، بدلا من أن يقوم بذلك الفريق العامل التابع للجنة الخامسة . وقال مستدركا أنه ينبغي للجنة الخامسة أن توصي بمواصلة الدراسة المشار اليها في منطوق الفقرة ٣ من القرار . ذلك أن الدراسة الشاملة للطرق البديلة يمكن أن تساعد لجنة الاشتراكات على التقليل الى الحد الأدنى من التفاوت في جدول الأنصبة المقررة للفترة التالية ١٩٨٦ - ١٩٨٨ . وقال ان الوفد التونسي سيكون على استعداد للتعاون في أى اقتراح يرمي الى اعتماد الجدول الموصى به باتفاق الآراء.

٥٨- السيد السلماني (عمان) : قال ان حالة الاقتصاد العالمي آخذة في التدهور باطراد ، كما أن اقتصادات البلدان النامية ماتزال تتدهور نتيجة للقيود المفروضة على تجارتها عن طريق البلدان المتقدمة ورفضها نقل التكنولوجيا . وقال انه على الرغم من أن اقتصادات البلدان المتقدمة ظلت تتقدم بسرعة ،فان البلدان النامية ماتزال متأخرة . ورغم اعتقاد الدول الأعضاء الجماعي بضرورة ايجاد وسيلة لمساعدة البلدان النامية ،فان لجنة الاشتراكات لم تأخذ احتياجاتها في الاعتبار عند حساب جدول الأنصبة المقررة الجديد المقترح . ولا تدل زيادة الدخل القومي للفرد في البلدان النامية بالضرورة الى زيادة القدرة على الدفع، ذلك أن كثيرا من تلك البلدان ينفق مبالغ ضخمة على التحسينات والبنية الأساسية الاجتماعية . وعليه فمن الضرورى استخدام بارامترات اضافية في مجال الحسابات .

٥٩- ومضى يقول ان الجدل الذى تستخدمه تلك الدول التي ترفض جدول الأنصبة المقررة الجديد المقترح يقوم على أساس سليم . فمن غير المعقول أنه ينبغي زيادة الأنصبة المقررة للبلدان النامية على حين خفضت الأنصبة المقررة لبعض البلدان الصناعية . وقال ان احد أهداف البلدان النامية هو أن تحقق الاكتفاء الذاتي وتبذل عمان بنوع خاص كل ما في استطاعتها لتحقيق التنمية القائمة على الاعتماد على الذات . وتقوم بصفة دائمة بدفع اشتراكها في الميزانية العادية كما تقدم في الوقت نفسه مساهمات طوعية ضخمة لمختلف برامج الأمم المتحدة الانمائية نظرا لايمانها بأهميتها . وقال ان مقترحات لجنة الاشتراكات تتناقض مع أحكام قرار الجمعية العامة ٣٦ / ٢٣١ ألف ومن ثم فهي غير مقبولة .

٦٠- وقال في ختام كلمته ان وفد عمان يؤيد الاقتراح بانشاء فريق عامل مفتوح العضوية لمساعدة لجنة الاشتراكات في الاضطلاع بمهمتها بمزيد من الفاعلية وانه على استعداد للتعاون في مجال التوصل الى حل يرضي غالبية الدول الأعضاء .

٦١- السيد دى بورغوس - كابال (البرازيل) : قال ان ممثل الوفد السوفياتي قد أثار بعض الشكوك والاعتراضات بالنسبة لصحة الحقائق التي ذكرها (أى السيد دى بورغوس - كابال) في بيانه السابق عن جدول الأنصبة المقررة . وقال انه سيكون أكثر سعادة لسحب الأولى وتفنيد الثانية بمجرد أن يحصل على نسخة من البيان السوفياتي وقال انه يريد الاحتفاظ بحق الرد الى أن يحصل على هذا البيان . كذلك أعرب عن رغبته في الاحتفاظ بحق الرد على اللغة المبالغ فيها التي استخدمها الوفد الاسترالي في الرد على تحليله الخاص بالتخفيض الحاد في اشتراك استراليا في الأنصبة المقررة .

٦٢- السيد بابندوب (الولايات المتحدة الامريكية) : تحدث ممارسا حق الرد فقال ان الممثل السوفياتي أبدى في بيان ألقاه في الجلسة السابقة للجنة ، ملاحظات متطرفة للغاية فيما يتعلق بالبيان الذى ألقاه وفد الولايات المتحدة في ٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ وأنه عرض شخصيا بعض الوفد الذى ألقى البيان .

(السيد بابندورب ، الولايات المتحـــدة الامريكيـــــة)

٦٣- وأضاف يقول ان طابع الملاحظات التي أبداها الممثل السوفياتي أتاح للجنة الخامسة فرصة أن تقرر بنفسها من الذى يقوم بتسييس المناقشة الدائرة عن جدول الأنصبة المقررة. وقال ان رد فعله الخاص ازاء هذا الهجاء هو أن يقول له " أنت يجعجع بدرجة تجعلني لا أتبين ماتقول" . ومضى يقول انه سيترك للأفغانيين البالغ عددهم نصف مليون نسمة الذين فروا من الاحتلال السوفياتي لبلادهم مهمة تأييد وصف الوفد السوفياتي لسياسة السوفيات الخارجية بأنها سياسة "محبة للسلام" . كما سيترك لشعوب شرق أوروبا التي تعيش جنبا الى جنب مع المعدات العسكرية السوفياتية التقليدية وقوات الاحتلال التي تتخفى تحت ستار " القوات الحليفة" ، وشعوب غرب أوروبا التي توجد في مدى الصواريخ اس اس- ٢٠ ، لكي تعلق عمن يمارس سباق التسلح . وسوف يترك للمعلومات المقدمة من لجنة الاشتراكات نفسها في الوثيقة A/36/11 أن تتيح الفرصة لاعضاء اللجنة الخامسة لكي يقرروا من الذى يدفع أنصبة أقل مما ينبغي للأمم المتحدة.

٦٤- واستطرد قائلا ان الرئيس ريغان قد اقترح في خطابه الذى ألقاه في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، مبادرة لتحسين اجراءات تقديم التقارير بشان النفقات العسكرية كخطوة نحو نزع السلاح العالمي . وبفضل ذلك التحسن يمكن أن نلقي مزيدا من الايضاح على تفاهة ملاحظات الممثل السوفياتي فيما يتعلق بنفقات بلاده في مجال الاسلحة. وأعرب عن أسفه لان حالة السوفيات في الوقت الراهن لا يمكن معرفتها الا من خلال مرآة ، فهي حالة قاتمة . وقال انه لو قبلنا مع ذلك الاطراء الذى ربما يكون غير مقصود للوفد السوفياتي حول معرفة الولايات المتحدة بالاقتصاد السوفياتي ، فانه يوجه الانتباه الى البيانات التي نشرتها وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح التابعة للولايات المتحدة في تقريرها عن النفقات العسكرية العالمية ونقل الأسلحة ١٩٧٠-١٩٧٩.

٦٥- ومضى يقول ان أحد الوفود قد اقترح بالفعل انه ينبغي لجدول الأنصبة المقررة أن يوضع على أساس النفقات العسكرية بدلا من أن يوضع على أساس البيانات المتعلقة بالدخل القومي. وقال انه يؤيد بالضرورة هذه الفكرة ولكنه يشير الى انه بموجب حسابات وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، يستأثر الاتحاد السوفياتي بنسبة ٣١ر٩٦ في المائة من نفقات العالم أجمع على الدفاع بالمقارنة بما تستأثر به الولايات المتحدة ويقدر بنسبة ٢١ر٥٤ في المائة. وقال ان هذه الأرقام تتعارض بصورة ملحوظة مع العلاقة التي تكاد تكون عكسية بين نصيب البلدين كل فيما يخصه من اجمالي الناتج القومي العالمي - ١١ر٨٠ في المائة للاتحاد السوفياتي ، و ٢٢ر٨٠ في المائة للولايات المتحدة - أو حتى الأنصبة المقررة الكلية المقترحة بنسبة ١٢ر٠٢ في المائة للجمهوريات السوفياتية الثلاثة مقابل نصيب الولايات المتحدة ويقدر بنسبة ٢٥ في المائة .

(السيد بابندورب ، الولايات المتحدة الامريكية)

٦٦- أما فيما يتعلق بالجانب العسكرى فقال ان الولايات المتحدة تنفق حاليا على الدفاع كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي أقل مما كانت تنفقه في أى وقت مضى منذ الفترة السابقة على غزو كوريا الشمالية مباشرة. وقال ان نفقاتها الدفاعية الكلية بلغت ٥ر٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للسنة المالية ١٩٨١ مقابل ٨ في المائة في الخمسينات والستينات . وخلال الفترة نفسها دأب الاتحاد السوفياتي ، حسبما يمكن تحديده قدر الامكان ، على انفاق ما يربو على ١٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي على الدفاع. وتكاد نفقات الاتحاد السوفياتي على الأسلحة الهجومية الاستراتيجية تبلغ ضعف نفقات الولايات المتحدة على مدى العقد الماضي ، كما أن لدى الاتحاد السوفياتي من الموظفين حاملي السلاح ضعف ما لدى الولايات المتحدة .

٦٧- ومضى ممثل الولايات المتحدة يقول ان ممثل الاتحاد السوفياتي أبدى بعض الملاحظات المثيرة للجدل والواضحة للغاية حول قرار الجمعية العامة بأنه ليس من مصلحة الأمم المتحدة أن تعتمد اعتمادا كبيرا من الناحية المالية على دولة واحدة من الدول الأعضاء. وقد قيل ان الاتحاد السوفياتي يتحمل أكثر من نصيبه بسبب الحد الأقصى الذى فرض على معدل الأنصبة المقررة ، بل لقد بلغ الممثل السوفياتي درجة من الحقد جعلته يزعم أن بلاده تدفع للأمم المتحدة اشتراكات أكثر مما ينبغي . وأضاف يقول ان الوضع في الواقع مختلف تماما . ذلك انه من بين الاشتراكات التي حصلت عليها الأمم المتحدة للميزانية العادية في عام ١٩٨٠ ، بلغت مدفوعات الولايات المتحدة ٤ر٣٤ر٢٩ في المائة ، واذا أضيفت اشتراكات الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام ، تكون الولايات المتحدة قد دفعت ٤٢ر٣١ في المائة من الأنصبة المقررة الكلية . وقال ان اللجنة الخامسة أو الجمعية العامة أو محكمة العدل الدولية لم يضللها زعم الاتحاد السوفياتي والكتلة التابعة له بأن التكاليف المقررة لحفظ السلام لا تخضع للمادتين ١٧ و١٩ من الميثاق . وقال ان رفض الكتلة السوفياتية الدائم لدفع تلك الأنصبة المقررة هو الذى أدى الى حدوث الأزمة المالية التي أشار اليها الأمين العام في التو. وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والانسانية ، فان الاسطورة السوفياتية القائلة " بدفع أكثر مما ينبغي" انما تنطوى على قدر أقل من الصحة. ذلك أن المساهمات الطوعية المقدمة من الولايات المتحدة الى منظومة الأمم المتحدة في عام ١٩٨٠ قد بلغت مايقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ مليون دولار ، أو ٢٣ر٣٢ في المائة من المبلغ الكلي وقدره ٢ر٣ بليون دولار. وبلغ مجموع المساهمات الطوعية المقدمة من الجمهوريات السوفياتية الثلاثة مبلغا زهيدا يقدر بـ ١٠ مليون دولار مقدمة ، كما تعلم تماما البلدان المتلقية ، بالروبل وهو عملة غير قابلة للتحويل وبالكاد يمكن استخدامها خارج اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

(السيد بابندورب ، الولايات المتحدة الامريكية)

٦٨- وقال مواصلا حديثه انه خلال الملاحظات الهجومية حول " الأيام السوداء في تاريخ الأمم المتحدة " تحدث الممثل السوفياتي عن " الغالبيات الميكانيكية " التي يفترض ان الولايات المتحدة تستخدمها بمهارة - وهو تعبير يرفضه رفضا قاطعا أولئك المشتركون في هذه الغالبيات مثلما يرفضه وفد الولايات المتحدة. وقال السيد بابندورب انه لذلك لايشعر بأى تأنيب للضمير بشأن استخدام تعبير " الكتلة السوفياتية " من جديد ، رغم أن أحد الوفود أكد له أن شيئا من هذا القبيل ليس له وجود في الأمم المتحدة . وقال ان التحقق من الأصوات المسجلة وعددها ٢٦٤ صوتا في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية خلال دورتها السادسة والثلاثين قد أظهر أن أصوات بلغاريا ، وجمهورية المانيا الديمقراطية، ومنغوليا، وتشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا ، وبولندا ، وفيت نام ، وأفغانستان ، وكوبا كانت مطابقة للصوت السوفياتي في نسبة مذهلة تقدر بـ ٣ر٧ ٩ في المائة من الحالات .

٦٩- واختتم ممثل الولايات المتحدة كلمته بقوله ان الممثل السوفياتي بتلك الملاحظات قد انغمس من جديد في عملية عكس للحقيقة بصورة شاملة وغريبة تقوم بها دولة " محبة للسلام " تستأثر بما يقرب من ثلث النفقات العسكرية في العالم ، وأصبحت مساهمة السوفيات التافهة في الأمم المتحدة تعتبر " دفعا أكثر مما ينبغي " ، وأصبح باستطاعة زعيم كتلة التصويت التلقائي الوحيدة في الأمم المتحدة أن تتهم الآخرين " بالغالبيات الميكانيكية " . وقال ان الحقائق هي على النقيض من ذلك تماما .

٧٠- السيد غرودسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) :تحدث ممارسا حق الرد فقال ان بيان ممثل الولايات المتحدة اتسم من جديد بأنه مليء بالتصريحات المضللة عن الاتحاد السوفياتي وبلدان المجتمع الاشتراكي ، وأنه تعرض للعديد من المواضيع التي ليس لها أى دخل ببرنامج عمل اللجنة الخامسة . وقال ان تلك البيانات المقدمة من ممثلي الولايات المتحدة تسمع الآن بطبيعة الحال في معظم لجان الجمعية العامة الرئيسية ، بيد أن محاولة مناقشة مسائل الصواريخ ونزع السلاح في اللجنة الخامسة ينبغي أن تكشف لسائر أعضاء اللجنة مدى غرابة طريقة تفكير وفد الولايات المتحدة. وأضاف ان مسائل الصواريخ ونزع السلاح تخص اللجنة الأولى التي سيقوم أعضاؤها بمناقشتها بدراية واسعة وبصورة موضوعية .

٧١- ومضى يقول ان ممثل الولايات المتحدة أورد عددا من الأرقام تتصل بمساهمات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على السواء في الأمم المتحدة . ولم يكن اعضاء اللجنة الخامسة في حاجة الى أن يبلغهم وفد الولايات المتحدة بهذه الأرقام - اذ أنها متاحة بسهولة في كثير من وثائق الأمم المتحدة الرسمية . وقال مستدركا انه ينبغي للأعضاء أن يدركوا أن مساعدة البلدان النامية لايمكن أن تقدم فقط من خلال المنظمات الدولية بل وعلى أساس ثنائي ايضا ، وكما ذكر ممثل السوفيات في اللجنة الثانية مؤخرا ، فان المساعدة الخارجية

(السيد غرودسكي ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

للبلدان النامية المقدمة من الاتحاد السوفياتي خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ بلغت مبلغ ٣٠ بليون دولار أو ١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . وقال انه لمما يثير الاهتمام أن نعرف النسبة المئوية التي أنفقتها الولايات المتحدة من الناتج القومي الاجمالي على المعونة الخارجية على مدى الفترة نفسها . وأضاف انه ينبغي أن يوضع في الاعتبار أيضا ان الشركات عبر الوطنية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها قد حققت من الربح عن طريق الاستثمارات في البلدان النامية مايزيد مئات المرات عما قدمته حكومة الولايات المتحدة مقابل ذلك في صورة مساعدات .

٧٢- وفيما يتعلق بتكاليف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم ،قال ان موقف وفده واضح . وأضاف ان تلك العمليات ناتجة عن العدوان الاسرائيلي على لبنان وأن المعتدي يجب أن يتحمل التكاليف . وعلاوة على ذلك ، لايسع المرء الا أن يتساءل لماذا قام الاسرائيليون بذلك العدوان : فهل سبب ذلك هو أنهم يحظون بالدعم السياسي والمادي من الولايات المتحدة ؟

٧٣- وقال ان مهمة اللجنة الخامسة هي أن تعالج ،بسرعة ، البنود المدرجة في جدول أعمالها . وان الالهاء من أي نوع كان من غير المحتمل أن يساعدها على القيام بتلك المهمة ، أو أن يعين على خلق الجو المناسب للعمل . لذلك ، دعا الأعضاء الى تجاهل المحاولات الرامية الى احداث البلبلة في أعمال اللجنة ، والى أن يركزوا على المشاكل التي يلزمهم التطرق اليها .

٧٤- السيد بايندورب (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال ان وفده مهتم فعلا باحراز تقدم سريع بصدد برنامج عمل اللجنة . ومضى يقول ان الأمور التي أثارها الممثل السوفياتي سوف تناقش في اللجان المختصة أثناء الدورة الحالية . وأضاف ، فيما يتعلق بالمحتوى العام لملاحظات الممثل السوفياتي ، انه سوف يكتفي بالقول بأن أفعال السوفيات أبلغ من أقوالهم .

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات (تابع) (A/37/32 و A/37/112 و Add.1 ؛ A/C.5/37/2 ، و A/C.5/37/7 و Corr.1 و A/C.5/37/11)

(أ) تقرير لجنة المؤتمرات

(ب) تقرير الأمين العام

البند ١٠٩ من جدول الأعمال : مراقبة الوثائق والحد منها (تابع) (A/36/167 و Add.1 و Add.2 ؛ A/37/32 ، الفصل الخامس ؛ A/C.5/37/11)

البند ٨ من جدول الأعمال : اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال (تابع)

(ب) الهيئات الفرعية للجمعية العامة

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/37/3 ، الفصل الثالث ، الفرع ألف ، والفصل التاسع ، الفرعان جيم وحاء)

٧٥- السيد ياكوفلينكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان وفده مستعد للتعاون الكامل مع وكيل الأمين العام لشؤون المؤتمرات ،المعين حديثا ، بغية تحسين خدمة مؤتمرات هيئات الأمم المتحدة ، وفي الوقت ذاته التقليل من انفاق المنظمة على ذلك النشاط .

٧٦- وأضاف ان وفده يرحب بالنشاط الجديد في لجنة المؤتمرات ،لكنه لاحظ أن تلك اللجنة مازالت تتحاشى النظر في مشاكل رئيسية مثل امكانية ادخال نظام للحصص ، يطبق على الاجتماعات والوثائق المقررة ، من شأنه أن يمكن من الحد من تكاثر اجتماعات ووثائق الأمم المتحدة ، دون المساس بأهم أعمال المنظمة. وقال ان من بين المسائل الأخرى التي لم تتناولها اللجنة مسألة مقاييس العمل لشتى فئات الموظفين في ادارة شؤون المؤتمرات ؛ ان تلك المسألة ومشاكل أخرى تكتسي أهمية ملحة وتتيح المجال للاقتصاد فيما تنفقه المنظمة على خدمة المؤتمرات .

٧٧- وبخصوص المبادئ التوجيهية لتنظيم أمانات مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة ، التي أوردتها اللجنة في الفصل الحادي عشر من تقريرها (A/37/32) ، قال ان مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يجب أن تكون ملزمة بالمساهمة في التحضيرات الفنية للمؤتمرات الخاصة ،لا أن تتاح لها " الفرصة " فقط ، مثلما جاء في الفقرة ٤ من المبادئ التوجيهية. وعلاوة على ذلك ، فان التقديرات المفصلة للتكلفة والخدمة ، المشار اليها في الفقرة ٩ ، يجب دائما أن تناقش مع الدولة المضيفة المحتملة قبل تقديم قبول عرض الاستضافة رسميا. وقال انه يتعين على الجمعية العامة ،قبل أن تستجيب لأية دعوة ، أن تعرف الى أي مدى ستسدد الدولة المضيفة التكاليف للأمم المتحدة . وان هذه التوصية سوف تتيح للحكومة المعنية الفرصة لايضاح التزاماتها وتقييم قدرتها على الوفاء بها في الوقت المناسب. لكن ،بما أنه قد حدثت حالات اضطرت فيها الدول ، لشتى الأسباب ، الى التراجع عن دعوتها ، يجب التأكيد على أن النفقات الاضافية التي تتحملها الأمم المتحدة بالفعل ، قبل سحب الدعوة ، بما في ذلك قيام بعثات التخطيط والاستعراض بزيارة البلد المضيف المحتمل ، يتحتم أن يسددها البلد المعني ، بغض النظر عن المكان النهائي لانعقاد المؤتمر .

٧٨- واستطرد قائلا ان الفقرة ١٤ من نفس المبادئ التوجيهية تشير الى ضرورة " التطوير الوظيفي للموظفين" الذين سيعملون كأمناء للمؤتمرات الخاصة. وقال ان وفده لايفهم لماذا أدرجت هذه النقطة . وسوف لن يقبل بتخويل أولئك الموظفين أية امتيازات خاصة ؛ والا ، فلا حاجة الى ذلك المبدأ التوجيهي. وقد جاء في الفقرة ١٥ ، أن المدير العام للتنمية والتعاون

(السيد ياكوفلينكو ، اتحـــــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الاقتصادى الدولـــي يمكـــن" أيضا" أن يشكل لجنة توجيهية للمؤتمرات المعنية بالأمـــور الاقتصادية والاجتماعية. وقال ان انشاء تلك اللجنة ، بالاضافة الى لجنة ادارة المؤتمـــرات ، المشار اليها في الفقرة ١ من المبادئ التوجيهية ،سوف يكون مجهودا مزدوجا. وان لم يكـــن الأمر كذلك ، وجب صياغة الفقرة ١٥ بمزيد من الوضوح .

٧٩- واسترسل قائلا ان اعتماد المبادئ التوجيهية ، على العموم ، مع مراعاة التعليقـــات التي أبداها لتوه ، سوف يكون خطوة مفيدة . بيد أن اللجنتين المشار اليهما في المبـــادئ التوجيهية ، يجب أن تتكون من الموظفين المتاحين والموارد التي تعتمدها الجمعية العامـــة لكل مؤتمر . وقال ان اللجنتين يجب ، بمجرد انشائهما ، أن تحددا على الفور أنجع الوسائل لتحضير المؤتمرات وتسييرها على أساس اقتصادى الى أكبر حد . وفي هذا المضمار ،أكد علـــى أهمية الفقرة ١١ من المبادئ التوجيهية .

٨٠- ومضى قائلا ان توصيات اللجنة بشأن زيادة التكافؤ في توزيع الجلسات بـــين دورات الجمعية العامة وبشأن الوثائق ، تبدو مفيدة على العموم . لكنه ، استرعى الانتباه ، في هـذا الصدد ، الى الفقرة ٢٢ من التقرير والى ماجاء فيها من أنه " ربما يكون قد حان الوقت لاجراء استعراض شامل لجميع هيئات الأمم المتحدة " . وأضاف انه يبدو لوفده أنه لايحتمل كثيـــرا أن تتحقق نتائج ملموسة ، بدون اشتراك تلك الهيئات . وقال ان هناك جانب آخر للمسألة ،ألا وهو ضياع الوقت المخصص لاجتماع مختلف الهيئات . وان لجنة المؤتمرات على صواب ، عنـــد تحديدها لعدد الجلسات التي يمكن أن تعقدها كل هيئة ، اذ صححت بمقدار عشرين فـــي المائة الموارد التي من الممكن أن يقل استخدامها. بيد ان ذلك غير كاف . وان عددا مـــن الهيئات يقلل بنسبة ٣٠ في المائة ، من استخدام الموارد المخصصة لها . ومن الواضح أنـــه سوف يكون من النافع لهيئات الأمم المتحدة أن تنظر في بداية دوراتها ، في مسألة استخـــدام موارد المؤتمرات وأن تحدد الخطوات المعينة اللازمة لتحسين كيفية تنظيم اجتماعاتها ،و،لربما ، التقليل من عدد الاجتماعات التي تعقدها .

٨١- واستطرد يقول ان مراقبة الوثائق والحد منها يظلان شغلا شاغلا . وان سلسلـــة التوصيات التي قدمتها لجنة المؤتمرات ووحدة التفتيش المشتركة تستحق الاهتمام الجدى ويمكن ان هي نفذت بشكل مناسب ، أن تسفر عن نتائج ايجابية . ووافق على سبيل المثال ، على أن التوصيات السابقة التي تحد من عدد الهيئات المؤهلة بأن توضع لها محاضر موجزة ، يجـــب الاستمرار في الأخذ بها؛ وان نوعية التقارير الصادرة يجب أن تتحسن . وقال انه لابد مـــن الاشارة الى ان الحد الأقصى المتمثل في ٣٢ صفحة من الى حد ما بحيث يمكن للأمانةالعامة أن تتوسع في الوثائق ، تقريبا بلاحدود ، وان تضيف اليها مرفقات . وقال ان تقرير لجنـــة المؤتمرات لم يشر ، مع الأسف ، الى تلك الامكانية.

(السيد ياكوفلينكو ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

٨٢- وأردف قائلا ان عددا من العوامل يستدل منها أن الأمانة العامة تسعى ، بالأحرى مترددة الى اتخاذ تدابير للحد من حجم الوثائق التي تصدرها ، ولا تتقيد على النحو الواجب بقرار الجمعية العامة ٣٦/١١٧ ألف . وقال ان مذكرة الأمانة العامة بشأن نتائج اتباع قاعدة الـ ٤٢ صفحة بالنسبة لتقارير الهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتعطي سوى قائمة اساسية لحجم كل تقرير صادر في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ دون أن تورد البحث التحليلي الضرورى والاستنتاجات والاقتراحات .

٨٣- وأضاف ان وفده لا يمكن أن يوافق على ما استنتجته لجنة المؤتمرات في الفقرة ٥١ من تقريرها . وانه يعتبر ان القيام ، بانتظام ، بنشر موجز في صفحة أو صفحتين ، تمشيا مع قاعدة الـ ٣٢ ، من شأنه أن يساعد على تخفيض حجم التقارير ، في حين أن السكوت عن هذا الأمر يمكن أن يشجع على اصدار تقارير طويلة فوق اللزوم .

٨٤- وقال ان وفده يرحب بقرار الأمين العام الذى يقضي بتخفيض الحد الأقصى من الصفحات بالنسبة لكافة الوثائق ذات الوجهة العملية والصادرة عن الأمانة العامة ، من ٣٢ الى ٢٤ صفحة ورغم أن ذلك لن يؤدى بصفة مباشرة ، الى تخفيض بنسبة ٢٥ في المائة من حجم وثائق الأمم المتحدة ، فانه سيكون له أثر كبير . وقال ان المراقبة الادارية لن تستطيع وحدها أن تتمخض عن النتائج المنشودة ، فيما يخص الحد من الوثائق . وأضاف انه يجب على الأمانة العامة أن تتسرع في توحيد مقاييس الوثائق التي تصدر ، مستخدمة احدث التطورات في علم الحساب الالكتروني وتجهيز الكلمات . واذا أمكن ، لدى استعراض الوثائق الصادرة في السنوات الاخيرة حول شتى المواضيع ، ايجاد نماذج للوثائق المقبلة ، الى جانب تقديم توصيات واضحة بشأن ترتيب الفروع الداخلية وعدد الصفحات بالنسبة لكل فرع وللوثيقة ككل ، فان ذلك سوف لن يحل مشكلة الحد من حجم كل وثيقة فحسب ، وانما أيضا من شأنه في الوقت ذاته ، أن يحسّن نوعية الوثائق ويجعل عملية وضع الوثائق أسهل وأسرع بكثير . وعلاوة على ذلك ، فان عملية توحيد المقاييس ستسهل في المستقبل ، اصدار الوثائق بطريقة الكترونية والأخذ بأنظمة الاختزان في الأمم المتحدة .

٨٥- ومضى قائلا ان تقديم الوثائق في الوقت المناسب هو أمر في غاية الأهمية . وقال ان وحدة التفتيش المشتركة قد ذكرت ، في تقريرها ، أن التأخر في تقديم الوثائق يستلزم زيادة العمل الاضافي . وينبغي ، أيضا ، ايلاء اهتمام خاص لعدد الوثائق الموزعة في الامانة العامة ، الذى ارتفع بشكل متزايد خلال السنوات الثلاث الماضية .

٨٦- وأضاف ان وفده يعير أهمية خاصة للتوصية باستعمال الترجمة والطباعة التعاقدية ، وقال ان الجمعية العامة قد دعت الأمين العام ، بسبب الوفورات التي تحققها الترتيبات التعاقدية ، الى توسيع اتباع ذلك الاسلوب بغية الحد من الانفاق على انتاج الوثائق . وان

(السيد ياكوفلينكو ، اتحـــــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

لجنة المؤتمرات لم تقدم ، مع الأسف ، أية معلومات بشأن الخطوات المحددة المتخذة في ذلك الشأن ؛ وعليه ، طلب من الأمانة العامة أن تصدر وثيقة تذكر فيها حجم المواد التي قدمت من أجل الترجمة والطباعة التعاقديتين ، أولا في عام ١٩٨١ ، و ، ثانيا ، بالنسبة للجزء من عام ١٩٨٢ الذى تتوفر الاحصاءات بشأنه .

٨٧- واسترسل يقول انه ينبغي على لجنة المؤتمرات ان تستمر في تركيز جهودها على ضمان التقيد الأكيد بالتوصيات التي اعتمدتها الجمعية العامة . وقال ان تكاليف اجتماعات الأمم المتحدة ومؤتمراتها في عام ١٩٨٣ يجب ألا تتجاوز موارد الميزانية المخصصة لذلك الغرض من طرف الجمعية العامة . وما من اجتماعات ومؤتمرات اضافية الا ويجب أن تمول عن طريق التخفيض في عدد هيئات الأمم المتحدة وعدد وطول دوراتها . وأضاف ان وفده ينوى تقديم اقتراحات محددة تدرج في مشروع القرار بشأن هذا الموضوع ، في مرحلة لاحقة .

تنظيم الأعمال

٨٨- الرئيس : أعلن عن الجدول الزمني لاجتماع اللجنة في الاسبوع القادم ، وقال انه يأمل ايضا في التمكن من تناول البند ١٠٥ ، المتعلق بالأزمة المالية للأمم المتحدة . وقال انه علم أنه لم يطلب اى تقرير من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ؛ بيد أن تقرير الامين العام مازال غير متوفر . لذلك ، حث الأمانة العامة على اصدار الوثائق ذات الصلة ، في أسرع وقت ممكن ، لكي يتسنى للجنة أن تتناول البند ١٠٥ اذا سمح الوقت بذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠